NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

بيان مركز كارتر حول الاستفتاء في السودان:

بداية قوية للتسجيل لكن المطلوب التحرك بسرعة لضمان المشاركة الواسعة

للنشر الفوريّ
24 **نوفمبر**، 2010

للاتصال:
الخرطوم: سان فان دي بيرغ، 041 714 911 249+
جوبا: ماجي راي، 925 314 955 249+
اتلانتا: ديبورا هيكس، 5124 420 404 1+

ملخص تنفيذي

يرحب مركز كارتر بالبداية الناجحة لتسجيل الناخبين لإستفتاء جنوب السودان حول تقرير المصير ويهنئ مفوضية إستفتاء جنوب السودان ومكتب جنوب السودان للإستفتاء على تحضيراتهم خلال الإيام الأولى للتسجيل، خاصة في جنوب السودان حيث تواجه عملية التسجيل تحديات لوجستية. ويحث مركز كارتر مفوضية الإستفتاء على توفير مواد إضافية في مراكز التسجيل، حيث يستنفذ الطلب المتزايد هذه المواد. كما ندعو المفوضية للإسراع بإصدار اللوائح الخاصة بالإعلام والحملات، ومرحلة عرض الكشوف والطعون، والتصويت وتجميع النتائج [1] .

رغم أن التسجيل يجري بسلاسة في كل المواقع تقريباً، إلا أن بعض المكونات الأساسية للعملية تحتاج تعديلاً سريعاً. وعلى المفوضية التحرك للتأكد من أن كل الأفراد الذين يحق لهم التصويت قادرين على المشاركة في التسجيل ضمن الوقت المتبقي، وأن عملية التسجيل تلتزم بالإجراءات المضمنة في قانون استفتاء جنوب السودان ولوائح وتنظيمات تسجيل الناخبين. وبالرغم من بعض أشكال القصور، إلا أن المركز يعتقد أنه يمكن معالجة كل هذه المسائل ضمن

1 مع أن فترة الحملات قد بدأت رسمياً في 7 نوفمبر، إلا أن مفوضية الاستفتاء لم تجز اللوائح والتنظيمات الخاصة بالحملات الإعلامية حتى الآن.

الجدول الزمني إذا اتخذت كل أطراف العملية، أي مفوضية الاستفتاء، ومكتب استفتاء جنوب السودان ، وحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، خطوات فورية لمعالجتها.

نشر مركز كارتر 46 مراقباً في 22 من ولايات السودان. وقد قامت هذه الفرق حتى الآن بإجراء 600 زيارة للمراكز عبر البلاد[2]. وبالإضافة إلى ذلك قام مركز كارتر بنشر 26 مراقباً في كل من أستراليا، وكندا، ومصر، وأثيوبيا، وكينيا، ويوغندا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، حيث قاموا بتسجيل أكثر من 175 زيارة للمراكز بما قي ذلك تلك الواقعة في المعسكرات ومناطق التوطين مثل ماسيندي، هويما وأروا في يوغندا، وأيضاً ألدوريت ولوكيشوكو في كينيا. وفي العموم فقد رحّب العاملون في مراكز التسجيل بفرق مراقبينا، وكذلك رحب بهم مسئولو منظمة الهجرة الدولية الذين يساعدون مفوضية الاستفتاء في عمليات تسجيل الناخبين خارج البلاد.

لقد اعتمدت مفوضية الاستفتاء مراقبي مركز كارتر داخل السودان وخارج البلاد. لكن المفوضية كانت بطيئة في اعتماد المراقبين المحليين، مما أدى إلى منع بعض المراقبين السودانيين من دخول مراكز الاستفتاء في الشمال والجنوب على السواء.

إن بياننا هذا بمثابة تقويم مرحلي للأسبوع الأول من عملية تسجيل الناخبين، ونحن نطرحه بروح التعاون. وينوي المركز إصدار بيانات إضافية في المراحل التالية حسب مقتضى الحال.

مواد التسجيل

لاحظ مراقبو مركز كارتر أن بعض مواد التسجيل إما لم تصل بعد إلى كل المراكز أو أنها بدأت في النفاذ نتيجة لحجم المشاركة الهائلة، خصوصاً في المناطق الحضرية في جنوب السودان. وفي 4 ولايات جنوبية على الأقل (أعالي النيل، والاستوائية الوسطى، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال) وولاية واحدة شمالية (النيل الأبيض). لم تستلم بعض المراكز دفاتر اليومية. وتستخدم هذه الدفاتر لتسجيل المعلومات حول عمليات التسجيل بما في ذلك أسماء العريفين والأشخاص الذين تم رفض تسجيلهم على أساس عدم الأهلية. وعلى الرغم من أن عدم وجود هذه الدفاتر لا يعيق تقدم عملية التسجيل، إلا أنها من المفترض أن تسهم في تعزيز المحاسبية وشفافية العملية. وقد بادرت بعض مراكز التسجيل في منطقة راجا في غرب بحر الغزال في إنشاء دفاترها الخاصة وذلك من خلال استخدام صور من الدفتر النموذجي. وعلى الهيئات الإدارية للاستفتاء العمل على التأكد من توفير شكل من هذه الدفاتر لمراكز التسجيل.

في بعض مراكز الاستفتاء في الولايات الجنوبية، بما في ذلك شمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال، وشرق الاستوائية، والاستوائية الوسطى، وولاية جونقلي، أبلغ الموظفون عن نقص بطاقات التسجيل، حيث لم يكفهم عدد البطاقات الـ2000 المقررة لكل مركز لتزايد عدد المسجلّين. وقد لاحظ مراقبو مركز كارتر توقف عملية التسجيل في بعض المراكز نتيجة لانعدام البطاقات وانتظار العاملين لبطاقات جديدة. كما عانت بعض المراكز من نقصان بعض المواد مثل الحبر. إن مركز كارتر يدعو كل من مكتب إستفتاء الجنوب واللجان العليا للاستفتاء إلى توفير كل المواد المطلوبة في الوقت

2 ما عدا ولايات دارفور الثلاث ، حيث لا يستطيع المراقبون حتى الآن التواجد نتيجة للاعتبارات الأمنية

المناسب والتأكد من توزيعها العادل حتى لا يمنع نقصان البطاقات أو الحبر المواطنين المتمتعين بحق التسجيل من المشاركة. وعلى مفوضية الاستفتاء أن تبذل جهداً أكبر في إحاطة موظفيّ التسجيل بالاستخدام الصحيح للحبر لضمان عدم إزالته.

تعريف الهوية

بالنظر إلى أن العديد من السودانيين لا يملكون بطاقات للهوية، فوجود العريفين لتقديم شهادات شفهية للتأكد من هوية الشخص المتقدم للتسجيل أمر مهم. وقد لاحظ مراقبو مركز كارتر في خمس ولايات على الأقل في الشمال والجنوب (الخرطوم، والبحيرات، وجونقلي، وأعالي النيل، والوحدة) عدم وجود هؤلاء العريفين في المراكز. ويجب على رؤساء مراكز التسجيل تعيين هؤلاء العريفين على وجه السرعة في الفترة المتبقية حتى يمكن ضمان حق التسجيل لمن لا يملكون بطاقات شخصية.[3]

توزيع مراكز الإستفتاء

في العديد من المناطق اشتكى المشاركون في عملية التسجيل لمراقبي المركز من أن توزيع مراكز الاستفتاء يعيقهم عن المشاركة في التسجيل. هذه الشكاوى تتردد كثيراً في وحول الخرطوم وفي بعض المناطق الريفية وبالذات في ولايات جنوب كردفان، وغرب بحر الغزال وجونقلي. وقد بذلت إدارة الإستفتاء في الخرطوم جهود لحل هذه المعضلة بتعديل أماكن بعض المراكز. ففي حالة تعديل أيا من مراكز التسجيل من المهم إخطار المسجلين بصورة واضحة قبل التصويت بالمكان المحدد الذي عليهم العودة له للتصويت.

وقد تؤدي إضافة مراكز تسجيل جديدة بهدف تقصير المسافات للمسجلين إلى حدوث ارتباك في هذه المرحلة المتأخرة، مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية. وعليه من الأجدى أن تقوم المفوضية ومكتب إستفتاء الجنوب بالتنسيق مع الشركاء باتخاذ خطوات عملية لتكثيف الحملة الإعلامية الهادفة للتنوير بمواقع مراكز التسجيل. وفي حين أن هذه الجهود وحدها قد لا تعالج كل الصعوبات التي تواجه الناخبين الذين عليهم السفر إلى أماكن بعيدة بهدف التسجيل والتصويت، إلا أنها تساعد في تلافي بعض أشكال النقص في توزيع مراكز التسجيل وفي إعلام الناخبين بهذه الأماكن.

الإستئنافات وعرض الكشوفات

3 طبقاً للتعليق العام للأمم المتحدة رقم 25 "على الدول اتخاذ إجراءات فعالة لضمان تمكن كل الأشخاص المؤهلين للتصويت من ممارسة هذا الحق، وحيثما كان تسجيل الناخبين مطلوباً، يجب أن يسهل التسجيل وألا تفرض عليه القيود".

لاحظ مراقبو مركز كارتر عدم فهم واضح لدى موظفي التسجيل وطالبي التسجيل لاجراءات الإستئناف إذا ما اعتبر موظف مركز التسجيل أحد الأفراد غير مؤهل للتسجيل كناخب في الاستفتاء[4]. ولم تقم العديد من المراكز بتأسيس لجان للإستئناف، وهي هيئات الغرض منها استلام الشكاوي الرسمية ممن رفض تسجيلهم. وقد لاحظنا وجود هذه اللجان في القليل جداً من المركز التي زارها مراقبو مركز كارتر. وقد شاهد مراقبو المركز بعض حالات رفض التسجيل لبعض المواطنين الذين غادرا المركز بدون أن يتم إخطارهم بحقهم في الاستئناف أو إصدار استمارة رفض لهم. إن مركز كارتر يحث المفوضية ومكتب إستفتاء الجنوب على توجيه موظفي مراكز التسجيل باهمية تشكيل لجان اللإستئناف وإبلاغ من رفض تسجيلهم حقهم في الإستئناف وإصدار ايصال بالرفض[5].

وبالإضافة إلى ذلك فالعديد من المركز التي زارها مراقبو المركز لم تحتوي على أي نوع من التنويهات العامة لإخطار المسجلين بتواريخ عرض كشوفات التسجيل. ويجب أن تخطر المفوضية ومكتب إستفتاء الجنوب موظفي مراكز التسجيل بأهمية وجود هذ التنويه ووضعه فوراً في كل المراكز. كما يجب على إدارة الإستفتاء التشديد على الموظفين بأهمية إخطار الأشخاص المسجلين بفترة عرض الكشوفات حتى يتأكدوا من وجود أسماءهم في كشف التصويت الأولي[6].

الاتهامات المتبادلة بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية حول التخويف والتلاعب في عمليات التسجيل في شمال السودان

في الأيام الأخيرة بدأ كل من المؤتمر الوطني والحركة الشعبية في تبادل الاتهامات حول تخويف المواطنين والتلاعب في عمليات التسجيل في شمال السودان. وقد أدت هذه الاتهامات واستخدام اللغة الجارحة إلى تعكير الجو ونشر الخوف وعدم الثقة. وتأتي هذه الإتهامات المتبادلة عشية التجاذب حول وضعية مواطنة الجنوبيين القاطنين في الشمال حال حدوث إنفصال جنوب السودان، مما يظل سبباً للقلق وسط الجنوبيين.

وفي حين يستحق الاتهام بالتلاعب بعملية التسجيل التحقيق الشامل، يبدو أن بعض أعضاء المؤتمر الوطني والحركة الشعبية أكثر إهتماماً بتسجيل نقاط في المعترك السياسي من إهتمامهم بنزاهة عملية التسجيل. إن مركز كارتر يحث أعضاء الحزبين برفع أي قضايا جدية متعلقة بالتسجيل إلى مفوضية الانتخابات بروح من التعاون والحوار البناء. وعلى كل من الحزبين الابتعاد عن استخدام العدائيات اللفظية التي تفاقم من حالات التوتر. إن أية جهود منهجية تقوم بها

4 طبقاً للمادة 17 (1) من لائحة تسجيل الناخبين: " في حالة رفض التسجيل على رئيس المركز إصدار مذكرة مكتوبة توضح أسباب هذا الرفض وإبلاغ المتقدم بحقه في الاستئناف لدى لجنة الاستئناف".

5 تكفل المادة 2 (3) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية "توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد". كما تكفل أيضاً "لكل متظلم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمى إمكانيات التظلم القضائي". وبمقتضى نفس المادة على حكومة السودان "أن تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصالح المتظلمين".

6 تنص المادة 46 (4) من قانون الاستفتاء على أنه "لكل شخص التمتع بالحرية الكاملة في التعبير عن رأيه (ها) ونشر المعلومات على المواطنين". انظر أيضاً المادة 19 (2) من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

الأحزاب أو المنظمات الأخرى لإجبار المواطنين على التسجيل أو منعهم منه، هي بمثابة انتهاك لمبادئ نزاهة ومصداقية الاستفتاء.

عمليات التسجيل خارج البلاد

بدأت عمليات التسجيل في كل البلاد الأجنبية، ما عدا بلد واحد من جملة البلدان الثمانية المحددة. ويلاحظ مركز كارتر بقلق تأخر عمليات التسجيل في مصر ويناشد المركز السلطات في كل من مصر والسودان على ضمان تحرك العملية بسرعة.

وفي يوغندا تلقى مراقبو مركز كارتر تقارير حول توجيه تهديدات بالقتل لموظفي مراكز التسجيل مما دفعهم لرفض التوجه إلى مقرات عملهم. ويجب على المفوضية ومنظمة الهجرة الدولية أن تطلب من السلطات المحلية هناك إجراء تحقيقات حول هذا الأمر. ومنع أي تشويش أو تخويف في المستقبل.

وتظل هناك العديد من الأمور غير الواضحة حول التسجيل خارج البلاد. بما في ذلك إمكانية تمديد فترة التسجيل في البلدان التي بدأ التسجيل فيها متأخراً مثل مصر، والولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، وكذلك احتمال فتح مواقع إضافية للتسجيل في الولايات المتحدة واستراليا وتواريخ بدء عملها. ويدعو مركز كارتر سلطات الإستفتاء إلى اتخاذ قرارات سريعة حول هذه القضايا ونشر هذه القرارات على التجمعات السكانية المعينة .

يلاحظ مركز كارتر أيضاً الحاجة لتوضيح الإجراءات الخاصة بحالات رفض التسجيل والطعون خارج البلاد. وتزداد الأهمية النسبية للجان الإستئناف في الخارج بالضرورة لأن المحاكم الأجنبية لا ولاية لها على هذه العملية السودانية. وبذلك لا يجد المواطن السوداني جهة أخرى يستأنف لها حالة رفض طلبه بالتسجيل. وفي حين يرحب مركز كارتر بتكوين لجان الإستئناف خارج البلاد، فهو يدعو سلطات الإستفتاء إلى إمداد كل هذه المراكز بمعلومات واضحة حول الاجراءات[7].

خلفية حول بعثة مركز كارتر

بدأت أنشطة مركز كارتر لمراقبة الاستفتاء في السودان في أغسطس 2010 ، استجابةً لدعوة من مفوضية استفتاء جنوب السودان. ومثلما تم خلال بعثة المركز لمراقبة إنتخابات أبريل 2010، سيقيّم مركز كارتر عمليات الاستفتاءات في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور الانتقالي، وقانون استفتاء جنوب السودان، والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

7 انظر المادة 2 (3) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية [8]. وفي الاجمال جاء مراقبو المركز الأساسيين والمراقبين طويلو المدى، ومراقبو المدى المتوسط والمراقبون خارج البلاد من 28 بلداً[9].

إن أهداف بعثة مركز كارتر للمراقبة تتمثل في تقديم تقييم محايد لمجمل جودة عملية الاستفتاء، وتعزيز عملية شاملة لجميع السودانيين الجنوبيين، وإظهار الاهتمام الدولي بعمليات الاستفتاءات في السودان. ويجري مركز كارتر أنشطة المراقبة *وفقاً لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، ومدونة قواعد السلوك، الذي اعتمدته الأمم المتحدة عام* 2005 *وصادقت عليه* 35 *مجموعة مراقبة*[10]. ويصدر المركز بيانات عامة دورية حول ما يتوصل له بخصوص الاستفتاء وهي متاحة على موقع المركو على الانترنت www.cartercenter.org.

###

تم إنشاء مركز كارتر عام 1982 *بواسطة رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين بالشراكة مع جامعة ايموري لتعزيز السلام والصحة حول العالم. والمركز منظمة غير ربحية وغير حكومية ساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من* 70 *بحل النزاعات؛ وتطوير الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية؛ ومنع الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين زيادة إنتاج المحاصيل. بدأ المركز عمله في السودان بمشروع ساساكوا 2000 الزراعي العالمي و ظل مركز كارتر يعمل في السودان لأكثر من عشرين عاماً من أجل تحسين الصحة و منع وحل النزاعات. رجاءً زوروا موقعنا للمزيد من التفاصيل حول مركز كارتر www.cartercenter.orw*

8 صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير عام 1986، ودخل الميثاق الأفريقي حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986. كما انضم السودان إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986، والذي دخل حيز النفاذ في 23 مارس عام 1976

9 تشمل هذه البلدان استراليا، والكاميرون، وكندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ، ومصر، وأثيوبيا، وفرنسا، وألمانيا، والهند، والعراق، وايرلندا، وإيطاليا وكينيا، ومالاوي، وماليزيا، وهولندا، والنرويج، والسنغال، وسيراليون، وجنوب أفريقيا، واسبانيا، والسويد، وسويسرا، ويوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وزمبابوي.

10 يمكن الاطلاع على إعلان المبادئ بالعربية والانجليزية في: http://cartercenter.org/peace/democracy/des_declaration.html